تحته للان يأتوه خارج عن هذا الخف المعتبر في المسح ويجوز على جبيرة للحوت والجبيرة هي العقد الذي يجبر بها العظام والمراد من الجواز المشروعية في الجملة فلا ينافي الوجوب قال في المحابر تركت المسح على الجبائر والمسح لا يضره لم يجز عندهما وقيل هو بالاجماع والصحيح انه قولهما والخلاف في الجرح فتي للكسور يجب بالاتفاق وذكر قاضي خان الصحيح ان الفتوى على قولهما احتياطا وفي شرح الطحاوي والزيادات ان المسح على الجبائر ليس بفرض عند ابي حنيفة وقد يجزيه الدوري الصحيح من مذهب ابي حنيفة رحمه الله ان المسح عليها فرض ليس بفرض وقال في الغاية والصحيح انه واجب عنده وليس بفرض حتى يجوز صلوته بدونه قال صاحب الهداية في مختارات النوازل انما يجوز المسح عليها اذا كان الما بضر بالجراحة اذا غسلها فاذا اضره المسح على الجراحة وان اضر المسح على الجبيرة سواء شدها على وضوء او على غير وضوء وان اضر المسح على الجبيرة ايضا سقط المسح وكذا الحكم في موضع العصابة والزيادة على موضع الجراحة يمسح ظاهرا وفي الذخيرة كان القاضي الامام ابو علي النسفي لا يجيز المسح على عصابة المفتصد ويجيز المسح على فوق المفتصد وذكر القاضي علاء الدين ان كان الفصد في موضع يمكنه ان يشد شفه من غير اعانة احد لا يجوز المسح على العصابة وان كان في موضع لا يمكنه يجوز المسح على العصابة وعامة المشايخ على جواز المسح

على عصابة المفتصد وفي هداية الناطفي اذا كان حل الجبائر يضر بالجراحة وتحت العصابة موضع لو جرح فيه لم يكن عليه ان يحل الجبائر وليس عليه ان يحل الجبائر ليغسل ما تحت العصابة في غير موضع الجراحة وان كان حل العصابة لا يضر الجراحة ولكن نزع العصابة عن موضع الجراحة يضر بالجراحة فان عليه ان يحلها ويغسل ما تحتها الى ان تبلغ موضعا يضر بالجراحة ثم يشد العصابة ويمسح على موضع الجراحة وذكر في الاسرار ان استيعاب المسح على الجبائر شرط وفي المغرب ان محمدا ذكر استيعاب العصابة في المسح وفيه اختلاف المشايخ وفي التجنيس نقلا عن مبسوط شيخ الاسلام اذا مسح على الجبائر بل يجزيه لانه كرهه في ظاهر الرواية وذكر الحسن بن زياد انه ان مسح على الاكثر اجزاه وان مسح على النصف فما دونه لا يجزئه وينبغي ولا يسقط السقوط الا عن عبر اذا سقطت الجبيرة لا عن عبر لا يلزمه الغسل اصلا وان كان عن عبر يلزمه غسل وذلك الموضع خاصة ذكره في الذخيرة وانما اعاد المسح على الجبيرة اذا برأ لها فلا يجب لانها احسن ذكره في مختارات النوازل اعلم ان المسح على الجبيرة يخالف المسح على الخف من وجه احدها ان الجبيرة لا بد من شدها على وضوء بخلاف الخف وثانيها ان المسح الجبيرة غير موقت بخلاف الخف وثالثها ان الجبيرة اذا سقطت عن غير عبر لا ينتقض المسح خلافا للخف رابعها انها اذا سقطت عن عبر لا يجب عليه الاغسل ذلك

Copyright © King Saud University